دور سياسات الرعاية الاجتماعية للحـــدّ من التفاوت الطبقـــــي في المجتمع الليبي

زهرة عبدالله امعتيق بن عبدالله – قسم علم اجتماع – كلية التربية الزاوية – جامعة الزاوية.

The Role of Social Welfare Policies in Reducing Class Inequality in Libyan Society

ZAHRAH ABDULLAH ATEEQ

Abstract:

The research aims to identify the role of social welfare policies in reducing class inequality in Libyan society by analyzing the effectiveness of these policies in narrowing the class gap. It also seeks to reveal the institutional and social mechanisms that contribute to the reproduction of class disparities through social welfare programs. Additionally, the study examines the impact of eligibility conditions and distribution methods of social support on either reinforcing dependency or limiting social mobility opportunities for poor groups. Finally, it investigates the relationship between the nature of the economic and political systems and the pattern of social welfare, and their influence in either reinforcing or reducing class inequality. The descriptive method was adopted due to its suitability for the research objectives.

The study reached the following conclusions:

-The effectiveness of social welfare policies in reducing class inequality depends on the nature of the economic and political systems, the fairness of distribution, and political will accompanied by structural reforms that enhance transparency and genuine empowerment of disadvantaged groups.

-Social welfare programs reflect institutional and social mechanisms that contribute to reproducing class inequality through weak targeting justice and lack of empowerment, turning them into tools that preserve the existing class structure rather than addressing it.

-The conditions for obtaining social support and the method of its distribution either reinforce dependency or support social mobility, depending on the justice, transparency, and empowerment these policies provide within a comprehensive developmental vision.

-The nature of the economic and political systems determines the direction and impact of social welfare; it either contributes to reducing class

inequality within fair democratic systems or reproduces it within authoritarian and rentier contexts lacking transparency and accountability.

Keywords:
Role – Social Welfare Policies – Reducing Class Inequality.

الملخـــــــص:

هدف البحث إلى التعرف على دور سياسات الرعاية الاجتماعية للحد من التفاوت الطبقي في المجتمع الليبي من خلال التعرف على تحليل مدى فاعلية سياسات الرعاية الاجتماعية في تقليص التفاوت الطبقي داخل المجتمع وكذلك الكشف عن الآليات المؤسسية والاجتماعية التي تُسهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية من خلال برامج الرعاية الاجتماعية ، ثم دراسة أثر شروط الحصول على الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه في تعزيز التبعية أو الحد من فرص الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة ، وأخيرا تحديد العلاقة بين طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي ونمط الرعاية الاجتماعية وتأثيرها في تعزيز أو تقليص التفاوت الطبقي ، واتبعت المنهج الوصفي لملائمته أهداف البحث.

وتوصل البحث إلى النتائج الآتية:

- تتوقف فاعلية سياسات الرعاية الاجتماعية في تقليص التفاوت الطبقي على طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي، وعدالة التوزيع، والإرادة السياسية المصحوبة بإصلاحات هيكلية تعزز الشفافية والتمكين الحقيقي للفئات الفقيرة.

-تعكس برامج الرعاية الاجتماعية آليات مؤسسية واجتماعية تُسهم في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي من خلال ضعف العدالة في الاستهداف وغياب التمكين، مما يحوّلها إلى أداة للحفاظ على البنية الطبقية القائمة بدلًا من معالجتها.

- تُسهم شروط الحصول على الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه في إما تعزيز التبعية أو دعم الحراك الاجتماعي، بحسب مدى العدالة والشفافية والتمكين الذي تتيحه هذه السياسات ضمن رؤية تنموية شاملة.

- تُحدد طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي اتجاه وأثر الرعاية الاجتماعية، فإما أن تُسهم في تقليص التفاوت الطبقي ضمن نظم ديمقراطية عادلة، أو تُعيد إنتاجه في سياقات سلطوية وريعية تفتقر للشفافية والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: دور – سياسات الرعاية الاجتماعية – الحد من التفاوت الطبقي.

المقدمة:

تُعدّ الرعاية الاجتماعيـــة من أبرز الآليات التي تعتمدها الدول الحديثة لتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وتوفير الحماية للفئات الضعيفة والهشة في المجتمع، مثل الفقراء، والعاطلين عن العمل، وكبار السن، وذوي الإعاقة وتنبع أهمية هذه الرعاية من دورها في تحسين نوعية الحياة، والحد من التهميش، وتعزيز فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية كالدعم المالي، والتأمين الصحي، والتعليم، والسكن، وغيرها من أوجه الدعم التي تضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية غير أن الخطاب المثالي المرتبط بالرعاية الاجتماعية كثيرًا ما يصطدم بواقعٍ معقد يتجلى في استمرار بل وتعمق أشكال التفاوت الطبقي داخل المجتمعات المعاصرة ، فقد كشفت العديد من الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية أن نظم الرعاية الاجتماعية رغم نواياها الإصلاحية، قد تسهم – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية، أو إدامتها وذلك من خلال عدة آليات بنيوية ومؤسسية فعلى سبيل المثال تؤدي بعض السياسات الاجتماعية إلى تصنيف المستفيدين وفقًا لمعايير تمييزية، أو تُبقيهم في حالة من الاعتمادية وعدم الاستقلال، مما يعيق تحركهم الطبقي التصاعدي، كما أن التوزيع غير العادل للموارد والخدمات قد يكرّس الامتيازات الاقتصادية والتعليمية والصحية للطبقات العليا، في حين تظل الطبقات الدنيا رهينة للحد الأدنى من الدعم الذي لا يكفي لتغيير أوضاعها جذريًا ووفقًا للمنظورات النظرية النقدية، خاصة نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي التي طرحها كل من "بيير بورديو" و"جان كلود باسرون"، فإن المؤسسات الاجتماعية، ومن ضمنها نظام الرعاية الاجتماعية، تسهم في تثبيت البنية الطبقية من خلال آليات رمزية ومادية، مثل إعادة إنتاج رأس المال الثقافي، والتمييز في الفرص التعليمية، وتوجيه الفئات الفقيرة نحو أدوار اجتماعية محددة مسبقًا ويعزز هذا الفهم النقدي الأطروحة التي ترى أن الرعاية الاجتماعية لا تعمل فقط على سد الفجوات، بل قد تتحول – في ظل غياب العدالة التوزيعية والرقابة المؤسسية – إلى أداة لضبط الفئات الفقيرة، وإبقائها في مواقع التبعية الطبقية وعلى هذا الأساس، فإن البحث في العلاقة بين الرعاية الاجتماعية وإنتاج التفاوت الطبقي لا يقتصر على تحليل الأهداف المعلنة للسياسات الاجتماعية، بل يستدعي أيضًا تفكيك نتائجها الفعلية، والوقوف عند السياقات السياسية والاقتصادية التي تؤطرها، والآليات التي تفضي إلى استمرار اللامساواة ومن هنا، يصبح من الضروري تناول هذا الموضوع من منظور نقدي

يجمع بين التحليل البنيوي والواقعي، ويعيد النظر في الفرضيات السائدة حول حيادية الدولة وفاعلية أنظمتها الاجتماعية، خصوصًا في السياقات التي تتسم بتقلبات اقتصادية، وتراجع في دور الدولة الرعوية، وصعود أنماط جديدة من الرأسمالية الليبرالية و يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المفارقة القائمة بين الوظيفة المعلنة للرعاية الاجتماعية باعتبارها أداة لتحقيق العدالة، ووظيفتها الضمنية في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي، من خلال تحليل السياسات الاجتماعية، واستعراض النماذج النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، واستقراء الواقع الاجتماعي في بعض المجتمعات التي اعتمدت نماذج متعددة للرعاية، ما بين التدخل الشامل أو الحد الأدنى، لتقييم مدى فاعليتها في كسر الحلقة المفرغة للفقر والتهميش، أم أنها مجرد شكل ناعم لإدامة السيطرة الطبقية.

أولا-مشكلة البحث:

تشكل الرعاية الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية التي تعتمدها الدول لتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين الفئات المختلفة داخل المجتمع، وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة وقد نشأت هذه الأنظمة في سياق تاريخي واجتماعي هدف إلى تقليص الفوارق الطبقية وتخفيف حدة التفاوتات الناتجة عن الرأسمالية الصناعية، ثم تطورت في أشكال مختلفة بين دول الرفاه الغربية، والدول النامية، والدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي واجتماعي ومع توسع برامج الرعاية الاجتماعية وتنوعها، بات يُنظر إليها كأداة لتحقيق التكافؤ، والحد من الفقر، وتحسين المؤشرات التنموية غير أن الواقع الاجتماعي والتجارب المقارنة تشير إلى مفارقة مثيرة للاهتمام، مفادها أن العديد من نظم الرعاية الاجتماعية لا تحقق دائمًا هدفها المعلن في تقليص الفجوة الطبقية، بل على العكس قد تسهم – بشكل مباشر أو غير مباشر – في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي، وتعميق الانقسام بين الفئات الاجتماعية ويظهر ذلك في استمرار الفقر بين نفس الفئات المستفيدة جيلاً بعد جيل، وبقاء الامتيازات المادية والتعليمية والصحية محصورة في أيدي الطبقات العليا بل إن بعض آليات الدعم الاجتماعي تُوظَّف أحيانًا كوسائل لضبط السلوك الاجتماعي والسياسي للفئات الضعيفة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج مواقعهم الدنيا داخل البناء الطبقي تنطلق مشكلة هذا البحث من هذا التناقض الجوهري بين الغاية المعلنة لأنظمة الرعاية الاجتماعية – أي تحقيق العدالة – والنتائج الواقعية التي تفضي في كثير من الأحيان إلى إدامة الفقر والتهميش وتتجلى المشكلة في وجود خلل في السياسات الاجتماعية، إما على مستوى التصميم، أو

التنفيذ، أو التوزيع، أو التقييم، وهو ما يؤدي إلى تحوّل الرعاية الاجتماعية من أداة تمكين إلى أداة "تبعية" أو "ترويض" طبقي فعلى سبيل المثال، قد تفتقر برامج الدعم إلى آليات حقيقية لتمكين الأفراد اقتصاديًا، أو تكون مشروطة بشروط تكرّس الوصاية على الفقراء، أو توجههم إلى سوق العمل في وظائف هامشية لا تؤمّن انتقالًا فعليًا إلى طبقات أعلى كما تظهر الإشكالية في أن الكثير من دراسات الرعاية الاجتماعية تتعامل مع الفقراء كمجموعة متجانسة بحاجة للمساعدة، دون تحليل معمق للبنية الطبقية الأوسع التي تنتج وتعيد إنتاج علاقات الهيمنة والسيطرة.

ثانيا-تساؤلات البحث:

1- إلى أي مدى تسهم سياسات الرعاية الاجتماعية في الحد من التفاوت الطبقي داخل المجتمع، أم أنها تكرّس الفوارق الاجتماعية والاقتصادية؟

2-ما الآليات والمؤسسات التي تُعيد من خلالها الرعاية الاجتماعية إنتاج البناء الطبقي بدلًا من تفكيكه؟

3- كيف تؤثر شروط الحصول على الدعم الاجتماعي ونمط توزيعه في تعزيز التبعية أو تقليص فرص الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة؟

4- ما العلاقة بين نمط النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة وطبيعة الرعاية الاجتماعية وأثرها في التفاوت الطبقي؟

ثالثا-أهداف البحث:

1- تحليل مدى فاعلية سياسات الرعاية الاجتماعية في تقليص التفاوت الطبقي داخل المجتمع.

2 الكشف عن الآليات المؤسسية والاجتماعية التي تُسهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية من خلال برامج الرعاية الاجتماعية.

3-دراسة أثر شروط الحصول على الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه في تعزيز التبعية أو الحد من فرص الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة.

4- تحديد العلاقة بين طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي ونمط الرعاية الاجتماعية وتأثيرها في تعزيز أو تقليص التفاوت الطبقي.

رابعا-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- الأهمية النظرية:

1-يسهم البحث في إغناء الأدبيات السوسيولوجية حول العلاقة بين الرعاية الاجتماعية والبنية الطبقية.

2-يوضح كيف يمكن للسياسات الاجتماعية أن تتحول من أدوات عدالة إلى أدوات لإعادة إنتاج التفاوت.

3-يعزز الفهم النظري لآراء المدارس النقدية والبنيوية حول إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية.

4-يربط بين مفاهيم العدالة الاجتماعية، الحراك الاجتماعي، التبعية الطبقية في إطار منهجي متكامل.

5-يقدم منظورًا ناقدًا للفرضيات التقليدية حول حيادية الدولة وفاعلية الرعاية الاجتماعية.

- الأهمية التطبيقية:

1-يساعد صانعي القرار على مراجعة سياسات الرعاية الاجتماعية وتقييم أثرها الفعلي في تحقيق العدالة.

2-يوفر قاعدة معرفية تساعد في إعادة تصميم برامج الدعم الاجتماعي لتكون أكثر عدالة وشمولية.

3-يُمكّن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من توجيه الموارد بشكل أكثر فاعلية نحو تمكين الفئات الفقيرة.

4-يُسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بضرورة الربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

5-يقدم توصيات قابلة للتطبيق لتقليل الفجوة الطبقية وتحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد.

خامسا-مفاهيم البحث:

يتناول البحث مفاهيم محورية في علم الاجتماع مثل الرعاية الاجتماعية بوصفها منظومة من السياسات والخدمات التي تهدف إلى حماية الفئات الهشة، والتفاوت الطبقي باعتباره مظهرًا من مظاهر عدم العدالة في توزيع الموارد والفرص كما يتقاطع البحث مع مفاهيم العدالة الاجتماعية والحراك الاجتماعي لفهم كيف يمكن للرعاية أن تكرّس أو تقلّص الفوارق الطبقية ويُسلّط الضوء على العلاقة بين البنية المؤسسية للدولة والنتائج الاجتماعية الناتجة عن تطبيق تلك السياسات.

1-**الرعاية الاجتماعية:** هي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الدولة أو المؤسسات المجتمعية بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للفئات الضعيفة في المجتمع، مثل الفقراء، والعاطلين عن العمل، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة وتشمل الرعاية تقديم خدمات مثل الدعم المالي، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، والتأمين الاجتماعي، بهدف تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية والحد من التهميش والإقصاء وتُعد الرعاية الاجتماعية جزءًا من وظائف الدولة الحديثة لتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار[1].

2-**انتاج التفاوت الطبقي**: يشير إلى العملية التي يتم من خلالها إعادة تكريس الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات داخل المجتمع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال مؤسسات الدولة، أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أو الثقافة السائدة ويحدث ذلك عندما تُسهم هذه العوامل في استمرار امتيازات الطبقات العليا وحرمان الطبقات الدنيا من فرص الحراك الاجتماعي، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج البنية الطبقية نفسها عبر الأجيال ويرتبط هذا المفهوم بنظريات إعادة الإنتاج الاجتماعي التي تؤكد أن التفاوت لا ينشأ فقط من الفقر، بل يُعاد إنتاجه من خلال التعليم، والرعاية، وسوق العمل، والعلاقات الاجتماعية[2].

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولا- تحليل مدى فاعلية سياسات الرعاية الاجتماعية في تقليص التفاوت الطبقي داخل المجتمع:

تُعد سياسات الرعاية الاجتماعية من أهم الأدوات التي تعتمدها الدول لتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، إذ تهدف إلى حماية الأفراد من آثار التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير مستوى من الحماية المعيشية للفئات الهشة، كالفقراء والعاطلين عن العمل وكبار السن وذوي الإعاقة وتتمثل هذه السياسات في جملة من البرامج والإجراءات التي تشمل الدعم النقدي المباشر، والتأمين الصحي، والتعليم المجاني، والإعانات الاجتماعية، وبرامج الإسكان، وغيرها من الخدمات المصممة للتقليل من حدة الفقر وتوسيع فرص الاندماج الاجتماعي غير أن الإشكال الجوهري لا يكمن فقط في وجود هذه السياسات، بل في مدى قدرتها على إحداث أثر ملموس في بنية التفاوت الطبقي داخل المجتمع، وهو ما يثير جدلًا مستمرًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية حول فاعليتها وجدواها الحقيقية[3].

لقد ظهرت سياسات الرعاية الاجتماعية في سياق استجابات الدولة لتحديات الحداثة

الاقتصادية التي فرضتها الثورة الصناعية، وما نتج عنها من فقر حضري وتفكك في شبكات الدعم التقليدية وقد توسعت هذه السياسات بشكل كبير خلال القرن العشرين في العديد من الدول الغربية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت تلك الفترة ازدهارًا لما يُعرف بدولة الرفاه، التي تبنّت تدخلًا واسعًا في سوق العمل وتوزيع الدخل من أجل حماية الفئات الأضعف وقد رافق هذا التوسع تراجع نسبي في الفجوات الطبقية، وتحسن واضح في مؤشرات العدالة الاجتماعية، إلا أن هذا النموذج بدأ يتعرض للتآكل منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات مع صعود التيارات الليبرالية الجديدة التي رأت في سياسات الرعاية عبئًا اقتصاديًا ووسيلة لتقويض روح المبادرة الفردية[4].

وفي المجتمعات النامية ومن ضمنها الدول العربية، جاءت سياسات الرعاية الاجتماعية في سياقات مختلفة تمامًا، إذ تميزت غالبًا بضعف الموارد، وغياب البنية المؤسسية الرشيدة، وتداخل وظائف الدولة مع اعتبارات الزبونية والمحسوبية وعلى الرغم من وجود برامج دعم متنوعة، فإن تأثيرها على التفاوت الطبقي ظل محدودًا، إن لم يكن عكسيًا في بعض الأحيان فغالبًا ما تذهب الإعانات لمن لا يستحقونها، أو تُستخدم كأدوات لضبط الولاء السياسي، أو تعاني من سوء التوزيع وعدم الشفافية في ظل هذه السياقات، أصبح من الضروري تحليل مدى فاعلية هذه السياسات ليس فقط على المستوى الكمي، بل من منظور بنيوي ونقدي يدرس أثرها في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي[5].

والتحليل الدقيق لسياسات الرعاية الاجتماعية يكشف أن فعاليتها في تقليص التفاوت الطبقي ترتبط بعدة عوامل مترابطة أولها يتعلق بطبيعة تصميم السياسات ذاتها، إذ أن السياسات التي تُبنى على مقاربة حقوقية شاملة، وتسعى لتمكين الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا، تكون أكثر فاعلية من تلك التي تقتصر على تقديم إعانات محدودة ومشروطة تُبقي الأفراد في دائرة الفقر والاعتماد كما أن وجود مؤسسات تنفيذية قوية، تتمتع بالشفافية والكفاءة والقدرة على التوزيع العادل للموارد، يمثل عنصرًا حاسمًا في ضمان تحقيق أهداف الرعاية ثانيًا، يجب النظر في مدى ارتباط سياسات الرعاية بنظام التعليم وسوق العمل، فالرعاية التي تنفصل عن هذين المجالين تفقد جزءًا كبيرًا من فاعليتها، لأن تمكين الفئات الفقيرة لا يتحقق فقط من خلال الدعم المباشر، بل عبر إدماجهم في مسارات التعليم الجيد والتأهيل المهني والوظائف المستقرة وعليه، فإن الرعاية الاجتماعية تصبح أداة لتقليص التفاوت الطبقي حين تكون متكاملة مع سياسات

التنمية الاقتصادية، وتعمل على كسر الحلقة المفرغة للفقر، لا مجرد التخفيف المؤقت من آثاره[6].

وتُظهر بعض الدراسات النقدية أن سياسات الرعاية الاجتماعية قد تؤدي في بعض الحالات إلى نتائج عكسية، حين تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الفقر والاعتماد الطبقي ويحدث ذلك حين تُفرض شروط معقدة على المستفيدين، أو يُجبرون على قبول وظائف غير لائقة، أو يُصنفون في فئات اجتماعية تُعامل كمستفيدين دائمين، مما يعمّق الإحساس بالدونية والتهميش، كما أن غياب الوعي المجتمعي بالدور التنموي للرعاية، وسيادة نظرة خيرية أو أبوية تجاه الفقراء، يُسهم في ترسيخ الفوارق الطبقية بدلًا من تفكيكها ، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن فاعلية الرعاية الاجتماعية تختلف باختلاف النظم السياسية. ففي الدول الديمقراطية التي تسمح بمشاركة مجتمعية أوسع، ومساءلة حقيقية للسلطات، تكون برامج الرعاية أكثر عدالة واستدامة، أما في الدول ذات الطابع الاستبدادي أو الريعي، فإن الرعاية كثيرًا ما تُستخدم كوسيلة للضبط السياسي والاجتماعي، ويغيب عنها البعد الحقوقي والتنمية الحقيقية هذا البعد السياسي يؤكد أن الرعاية ليست مسألة إدارية فحسب، بل تعبير عن خيارات أيديولوجية للدولة بشأن طبيعة علاقتها بمواطنيها، وتوزيعها للثروة والفرص[7].

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن فاعلية سياسات الرعاية الاجتماعية في تقليص التفاوت الطبقي لا يمكن اختزالها في حجم الإنفاق أو عدد المستفيدين، بل ينبغي تقييمها في ضوء أهدافها الحقيقية، وطرق تصميمها وتنفيذها، والبيئة المؤسسية والسياسية التي تعمل ضمنها فالرعاية التي تسعى إلى تمكين الأفراد وتوسيع قدراتهم الإنتاجية، وتعزيز الحراك الاجتماعي، هي القادرة فعليًا على تقليص التفاوت الطبقي، أما تلك التي تُستخدم لأغراض رمزية أو ضبط اجتماعي، فإنها تساهم في إدامة البنية الطبقية نفسها، وإن بدت في ظاهرها عادلة أو إنسانية ومن هنا تبرز أهمية المراجعة الدورية والشاملة للسياسات الاجتماعية، وربطها بخطط تنموية طويلة المدى، مع تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ هذه السياسات وحده هذا التوجه قادر على تحويل الرعاية الاجتماعية من أداة للتهدئة الاجتماعية المؤقتة إلى رافعة حقيقية للعدالة الطبقية والتنمية الشاملة.

ثانيا- الآليات المؤسسية والاجتماعية التي تُسهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية من خلال برامج الرعاية الاجتماعية:

تُعد الآليات المؤسسية والاجتماعية من العوامل الأساسية التي تساهم في إعادة إنتاج

الفوارق الطبقية من خلال برامج الرعاية الاجتماعية، إذ إن هذه البرامج رغم أهدافها المعلنة للحد من التفاوت وتحقيق العدالة، قد تؤدي في بعض الحالات إلى ترسيخ التمييز وتعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات حيث تلعب المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني دورًا مركزيًا في صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، إلا أن ضعف الكفاءة المؤسسية، وغياب الشفافية وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، تخلق بيئة تساهم في استمرار التفاوت الطبقي فعلى سبيل المثال، عندما تخضع برامج الدعم الاجتماعي لمعايير إدارية معقدة، أو تُدار عبر شبكات زبائنية ترتبط بالولاءات السياسية، فإنها لا تصل دومًا إلى الفئات الأكثر حاجة، بل تُركز أحيانًا على مجموعات معينة تحظى بنفوذ أكبر، مما يعزز الاستقطاب الطبقي ويزيد من فجوة الفقر وعدم المساواة. وبذلك تتحول الرعاية الاجتماعية إلى أداة تقنين للموارد وتوزيع غير عادل، مما يرسخ الفوارق الاجتماعية ويعيق فرص الحراك الاجتماعي [8].

و تسهم الآليات الاجتماعية والثقافية في إعادة إنتاج التفاوت الطبقي عبر برامج الرعاية الاجتماعية، حيث تتداخل القيم والمواقف الاجتماعية مع عملية توزيع الدعم، و في العديد من المجتمعات تُصنف الفئات المستفيدة من الرعاية على أساس معايير اجتماعية وثقافية تعكس تصورات نمطية عن الفقر والضعف، ما يؤدي إلى وصم هذه الفئات ووصمهم بنظرة سلبية تكرس من شعور التبعية والانعزال هذه الظاهرة تُعرف أحيانًا بـ"وصمة الفقر"، وهي تمثل أحد العوامل التي تحول دون تمكين المستفيدين من الرعاية من تحقيق استقلالية حقيقية والارتقاء في السلم الاجتماعي، كما أن الرعاية الاجتماعية التي تقدم بشكل خيراتي أو تعسفي تعزز التبعية بدلاً من الاستقلال، إذ يصبح المستفيدون محصورين في دور المتلقين للمساعدات دون أن يكون لديهم دور فاعل في صياغة سياسات الدعم أو مراقبة تنفيذها، وهذا يضعف من قدرتهم على التحرر من دائرة الفقر التي يولدها النظام ذاته [9].

و يُنظر إلى التعليم كأحد أهم الآليات المؤسسية التي تُعيد إنتاج التفاوت الطبقي، إذ غالبًا ما ترتبط برامج الرعاية الاجتماعية بنظم تعليمية تعاني من التفاوت في الجودة والفرص المتاحة حيث تميل الطبقات العليا إلى التمتع بفرص تعليمية أفضل من حيث الموارد والمناهج والتوجيه، مما يسمح لأبنائها بالترقي الاجتماعي والاقتصادي، بينما تُحصر الطبقات الدنيا في مؤسسات تعليمية أقل جودة تُكرس الفوارق وتعزز التفاوت بين الأجيال وبذلك يصبح التعليم أداة لإعادة إنتاج رأس المال الثقافي الذي يضمن

استمرار هيمنة الطبقات المهيمنة وعليه، فإن الرعاية الاجتماعية التي لا تراعي هذا الجانب أو لا تتكامل مع سياسات تعليمية وتنموية شاملة، تفشل في تقديم حلول جذرية لتقليص الفوارق الطبقية (10).

كما يلعب سوق العمل دورًا محوريًا في عملية إعادة إنتاج التفاوت من خلال الرعاية الاجتماعية، حيث ترتبط برامج الدعم عادة بوظائف ذات طبيعة مؤقتة أو هامشية لا تتيح للمستفيدين فرصًا حقيقية للاندماج الاقتصادي المستدام ويؤدي هذا الأمر إلى استمرارية الاعتماد على الدعم الاجتماعي كوسيلة بقاء، دون تمكين المستفيدين من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستقل وفي العديد من النظم الاقتصادية، تقتصر فرص العمل المتاحة للفئات المستفيدة من الرعاية على قطاعات ذات أجور منخفضة وظروف عمل غير مستقرة، مما يساهم في تثبيت الوضع الطبقي للمتلقين ويحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد(11).

ومن الناحية السياسية يمكن أن تُستخدم برامج الرعاية الاجتماعية كأدوات للضبط الاجتماعي والسياسي، حيث ترتبط أحيانًا بتوزيع الولاءات والحصول على الدعم السياسي، وهو ما يُعرف بسياسة "الزبائنية" أو "الريعية" هذا الاستخدام يُضعف من نزاهة البرامج ويحولها إلى آليات لإدامة السيطرة الطبقية من خلال تكريس علاقات التبعية بين الفئات المستفيدة والسلطة في هذه الحالة، لا تكون الرعاية الاجتماعية وسيلة لتحسين حياة الأفراد، بل أداة للحفاظ على هيمنة طبقية وسياسية قائمة ويزيد هذا الوضع من هشاشة الفئات المستفيدة، حيث تصبح حركتها الاجتماعية والاقتصادية مقيدة بأدوات التبعية هذه وبذلك تتشابك هذه الآليات المؤسسية والاجتماعية في بناء منظومة معقدة تعيد إنتاج التفاوت الطبقي، بحيث تبرز الفوارق لا فقط من حيث الدخل والموارد، بل تمتد إلى فرص التعليم، والصحة، والعمل، والتمثيل السياسي، مما يحافظ على بنية اجتماعية متماسكة من حيث التفاوت، رغم وجود سياسات رعاية تهدف إلى معاكسة هذا الاتجاه ويعكس هذا الوضع الحاجة إلى مراجعة شاملة لهذه السياسات والآليات المصاحبة لها، والبحث عن نماذج بديلة تركز على التمكين الحقيقي للفئات المهمشة، وإشراكها في عمليات صنع القرار، وإعادة تصميم مؤسسات الرعاية الاجتماعية بطريقة تُراعي العدالة التوزيعية والفرص المتكافئة، بعيدًا عن منطق التبعية والوصم الاجتماعي في ضوء ذلك، تبرز أهمية فهم أن إعادة إنتاج التفاوت الطبقي عبر برامج الرعاية لا يقتصر على خلل إداري أو اقتصادي فقط، بل يرتبط بنظام متكامل من الممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتداخل في

تشكيل نتائج هذه البرامج لذا فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب معالجة شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد المؤسسية والثقافية والسياسية، من خلال تبني سياسات شمولية تستند إلى مبدأ العدالة الاجتماعية الحقيقية وتمكين الأفراد، لا مجرد تقديم الدعم المؤقت أو التخفيف من حدة الفقر[12].

مما سبق قد تسهم برامج الرعاية الاجتماعية رغم أهدافها الإنسانية في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية بسبب ضعف الآليات المؤسسية والاجتماعية المصاحبة لها يتطلب الحد من هذه الظاهرة تعزيز الشفافية والكفاءة، ودمج سياسات الرعاية مع استراتيجيات تمكين تعليمية واقتصادية شاملة ، كما يجب إشراك الفئات المستفيدة في صنع القرار لتجاوز نموذج التبعية وتحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية ويتحقق النجاح عندما تتحول الرعاية من مجرد دعم مؤقت إلى أداة فعالة لتعزيز الحراك الاجتماعي وتقليص التفاوتات.

ثالثا- أثر شروط الحصول على الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه في تعزيز التبعية أو الحد من فرص الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة:

تعتبر برامج الدعم الاجتماعي من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول والمؤسسات الحكومية والمجتمعية لتخفيف آثار الفقر وتحسين ظروف حياة الفئات الضعيفة والمهمشة داخل المجتمع وقد صممت هذه البرامج بهدف تقديم مساعدات مالية أو عينية للفئات التي تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية بهدف تمكينها من تجاوز أزماتها إلا أن هذه البرامج في العديد من الأحيان ترتبط بمجموعة من الشروط والآليات التي تنظم كيفية الحصول على الدعم، والتي تؤثر بدورها بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين المستفيدين ونظام الدعم الاجتماعي، فعلى الرغم من أن شروط الدعم تهدف إلى ضمان وصول المساعدات لمن يستحقها بالفعل، إلا أن طريقة تطبيق هذه الشروط وطبيعة توزيع الدعم قد تسهم في تعزيز التبعية الاجتماعية والاقتصادية، أو في الحد من فرص الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة[13].

ومن أهم الآثار التي تترتب على شروط الحصول على الدعم الاجتماعي هي خلق حالة من الاعتماد المستمر على هذا الدعم بدلاً من تحقيق استقلالية اقتصادية فالكثير من برامج الدعم تشترط التقيّد بمعايير معينة مثل إثبات الحاجة بشكل دوري، أو التقيّد بسلوكيات محددة، أو المشاركة في أنشطة تعليمية أو تدريبية، أو حتى التقيّد بأطر رقابية صارمة وعلى الرغم من أن هذه الشروط قد تبدو منطقية في البداية لضمان عدالة التوزيع، إلا أنها تضع المستفيدين في وضع نفسي واجتماعي يعزز شعور

التبعية وعدم القدرة على الاعتماد على الذات، إذ قد يشعر المستفيدون بأنهم مقيدون بنظام صارم يُفرض عليهم من الخارج، مما يحول الدعم من أداة تمكين إلى أداة تحكم تُضعف رغبتهم في تحسين أوضاعهم من خلال مسارات بديلة وتبرز مشكلة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية التي يواجهها المستفيدون عند التقدم للحصول على الدعم أو عند تجديده، ففي العديد من الدول تتطلب عمليات التسجيل والحصول على الدعم تقديم مستندات معقدة، والالتزام بمواعيد دقيقة، ومتابعة إجراءات إدارية شاقة قد يصعب على الفئات الفقيرة الالتزام بها بسبب نقص الموارد أو الوعي أو التسهيلات وهذا يعزز من استبعاد بعض الفئات المستحقة من الاستفادة، ويتركهم في دائرة الفقر من دون دعم، بينما تستمر فئات أخرى في الاعتماد على الدعم ولكن ضمن شروط تجعلهم عالقين في شبكة التبعية، كما أن التعقيد الإداري قد يولد شعورًا بالإحباط واليأس ويُضعف من فرصهم في السعي لتحقيق تحسينات ذاتية[14].

كما تلعب طريقة توزيع الدعم دورًا مهمًا في تعزيز أو الحد من التبعية وفرص الحراك الاجتماعي فالتوزيع الذي يتم بشكل غير شفاف أو يعتمد على آليات غير عادلة، مثل التوزيع القائم على الولاءات السياسية أو المحسوبية، يخلق نوعًا من عدم الثقة تجاه المؤسسات الحكومية ويزيد من الانقسامات الاجتماعية وفي مثل هذه الحالات يصبح الدعم الاجتماعي أداة لتحقيق مكاسب سياسية أو اجتماعية لفئات معينة، وليس وسيلة لتمكين الفقراء وبالتالي فإن التوزيع العادل والشفاف المرتبط بخطط تنموية وبرامج تمكين متكاملة، يُساعد في تعزيز ثقة المستفيدين ويزيد من فرصهم في الاعتماد على أنفسهم والاندماج الاجتماعي والاقتصادي بشكل أفضل ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه البرامج التدريبية والتأهيلية المصاحبة للدعم الاجتماعي، حيث تعتمد فعاليتها على مدى قدرتها على توفير فرص تعليمية ومهنية حقيقية للمستفيدين، تؤهلهم للاندماج في سوق العمل والحصول على وظائف مستقرة تضمن لهم دخلًا مستدامًا، فغياب هذه البرامج أو ضعفها يجعل الدعم الاجتماعي يبقى مجرد "شبكة أمان" مؤقتة، لا يخرج المستفيدون من خلالها من دائرة الفقر، ويعزز من استمرار التبعية، بينما البرامج التي تدمج الدعم المالي مع التدريب المهني والتعليم المستمر تمكن الفئات الفقيرة من بناء مهارات تؤهلهم لتحقيق استقلالية اقتصادية، وبالتالي تفتح أمامهم آفاقًا جديدة للحراك الاجتماعي[15].

كما أن الشروط التي تفرضها برامج الدعم الاجتماعي في بعض الأحيان تؤثر على الكرامة الإنسانية للمستفيدين، حيث يشعر بعض الأفراد بأنهم موصومون بالفقر

ويُعاملون كمتلقين للمساعدات وليس كأفراد قادرين على الإنتاج والمساهمة في المجتمع و يؤدي هذا الشعور إلى عزلة اجتماعية وضعف في الثقة بالنفس مما يقلل من قدرة المستفيدين على المبادرة والتحرك نحو تحسين أوضاعهم، ويؤكد ذلك أن الدعم الاجتماعي لا يجب أن يقتصر على توفير الموارد المادية فقط، بل يجب أن يشمل أبعادًا نفسية واجتماعية تعزز من تمكين الأفراد وتعزز شعورهم بالكرامة والاحترام على الصعيد السياسي، يبرز تأثير شروط الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه في تعزيز علاقات التبعية بين المستفيدين والسلطات السياسية، فقد تُستخدم برامج الدعم كأدوات لشراء الولاءات السياسية أو ضبط السلوك الاجتماعي، مما يحول العلاقة بين الدولة والفقراء إلى علاقة تبعية قائمة على الاستفادة من الموارد مقابل الولاء السياسي هذا التوظيف السياسي للرعاية الاجتماعية يقلل من فرص الحراك الاجتماعي الحر والمستقل، ويجعل المستفيدين مقيدين بنظام سياسي واجتماعي لا يتيح لهم التعبير عن مصالحهم الحقيقية أو المشاركة الفاعلة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم [16].

مما سبق يمكن القول إن شروط الحصول على الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه لها أثر عميق على فرص الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة فالشروط التي تزيد من التبعية وتضعف الاستقلالية تساهم في تثبيت مواقع الفقراء ضمن الطبقات الدنيا، بينما السياسات التي تدمج الدعم مع برامج تمكين حقيقية تشجع على الحراك الاجتماعي وتقلص من التفاوت الطبقي من هنا، فإن إعادة النظر في شروط وبرامج الدعم الاجتماعي من منظور تمكيني وإنساني هو أمر ضروري لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

رابعا- العلاقة بين طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي ونمط الرعاية الاجتماعية وتأثيرها في تعزيز أو تقليص التفاوت الطبقي:

تُشكل العلاقة بين طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي من جهة، ونمط الرعاية الاجتماعية من جهة أخرى، محورًا أساسيًا لفهم كيفية توزيع الموارد وفرص التنمية داخل المجتمعات، وتأثير ذلك على التفاوت الطبقي فالأنظمة الاقتصادية والسياسية ليست مجرد هياكل إدارية أو تنظيمية، بل هي أطر تحدد السياسات التي تُرسم لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتؤثر بشكل مباشر على شكل ونوعية الرعاية الاجتماعية المقدمة للفئات المختلفة وتنعكس هذه العلاقة على مدى قدرة الرعاية الاجتماعية في تحقيق العدالة وتقليل الفوارق الطبقية أو في إعادة إنتاج التفاوت

الاجتماعي وتعزيزه في الأنظمة الاقتصادية، تلعب طبيعة الإنتاج وتوزيع الموارد دورًا محوريًا في تشكيل التفاوت الطبقي، فالأنظمة الاقتصادية الرأسمالية التي تقوم على مبدأ السوق الحرة والملكية الخاصة وسائل الإنتاج تميل إلى توليد تفاوتات طبقية واسعة، نتيجة للفوارق الكبيرة في الوصول إلى الموارد والثروة و يتسم دور الدولة في تقديم الرعاية الاجتماعية بالنطاق المحدود، إذ غالبًا ما تركز على تقديم خدمات دعم مؤقتة أو جزئية، مع تقليل تدخلها المباشر في إعادة توزيع الدخل أو فرض ضرائب تصاعدية تؤثر على الطبقات الأكثر ثراءً ونتيجة لذلك، تتعزز الفوارق الطبقية، إذ يظل الفقراء والأقل حظًا معرضين لعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بينما تستمر الطبقات العليا في تعزيز مواقعها الاقتصادية والاجتماعية [17].

على النقيض من ذلك فإن الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية أو المختلطة التي تقوم على تدخل الدولة الفاعل في تنظيم الاقتصاد والسيطرة على وسائل الإنتاج، تسعى إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة، من خلال سياسات ضريبية تصاعدية، وبرامج رعاية اجتماعية شاملة وممولة بشكل جيد في هذه الأنظمة، وتُعتبر الرعاية الاجتماعية حقًا دستوريًا، وتُعطى الأولوية لتمكين الفئات الضعيفة من خلال التعليم المجاني، والرعاية الصحية الشاملة، وضمان الدخل الأساسي. تؤدي هذه السياسات إلى تقليص التفاوت الطبقي، وتعزيز الحراك الاجتماعي، وتقوية التماسك الاجتماعي، حيث تسعى الدولة لتوفير شبكة أمان اجتماعية تقلص من مخاطر الفقر والهشاشة[18].

وتلعب طبيعة النظام السياسي دورًا حاسمًا في تحديد مدى شفافية وكفاءة وعدالة تقديم الرعاية الاجتماعية، ففي الأنظمة الديمقراطية التي تتسم بمشاركة شعبية واسعة، والمساءلة المستمرة للمسؤولين، والضغوط المستمرة من المجتمع المدني، تتسم برامج الرعاية الاجتماعية بالشفافية والكفاءة والتوزيع العادل ويتيح ذلك بيئة مناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية، كما تُشجع الأنظمة الديمقراطية على إشراك المواطنين، خاصة الفئات المهمشة، في عمليات صنع القرار، مما يعزز من ملاءمة وفاعلية برامج الدعم الاجتماعي في الأنظمة الاستبدادية أو الأنظمة السياسية ذات الطابع الريعي، وقد تُستخدم برامج الرعاية الاجتماعية كأدوات سياسية للحفاظ على السلطة، وذلك من خلال تقديم الدعم الانتقائي للمجموعات التي تساند النظام، أو لشراء الولاءات السياسية هذا الاستخدام يؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد، ويعزز من استدامة التفاوت الطبقي ويكرس سيطرة نخبة سياسية واقتصادية معينة، كما

يضعف هذا الوضع من فرص الحراك الاجتماعي، ويؤدي إلى تقليل ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وبالتالي يفاقم من الانقسامات الاجتماعية من المهم أيضًا الإشارة إلى أن العلاقة بين النظامين الاقتصادي والسياسي ونمط الرعاية الاجتماعية ليست خطية أو ثابتة، بل تتسم بالتعقيد والتداخل، ففي بعض الحالات، قد توجد دول ذات أنظمة رأسمالية قوية لكنها تتبنى أنظمة رعاية اجتماعية واسعة (كما في بعض الدول الأوروبية)، حيث تلعب الدولة دورًا متوازنًا بين السوق والرفاه الاجتماعي، مما يساهم في تقليص التفاوت الطبقي بشكل ملحوظ في حالات أخرى قد تسيطر أنظمة سياسية غير ديمقراطية على أنظمة اقتصادية مختلطة، ما يحد من فاعلية الرعاية الاجتماعية ويعزز من إعادة إنتاج التفاوت[19].

وتؤثر العوامل الخارجية مثل العولمة والتغيرات الاقتصادية العالمية على طبيعة الرعاية الاجتماعية، حيث تدفع الضغوط الاقتصادية نحو تقليص الإنفاق الاجتماعي في بعض الدول، مما يزيد من حدة التفاوت الطبقي، كما تلعب السياسات الدولية والمؤسسات المالية العالمية دورًا في تحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي، والتي قد لا تتماشى دائمًا مع أهداف العدالة الاجتماعية الوطنية[20].

مما سبق يمكن التأكيد على أن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي تمثلان إطارًا حيويًا لفهم نمط الرعاية الاجتماعية وأثرها في تعزيز أو تقليص التفاوت الطبقي فالأنظمة التي تتبنى العدالة الاجتماعية كأساس لحكمها واستراتيجياتها الاقتصادية، وتضمن مشاركة شعبية فعالة، تستطيع بناء نظم رعاية اجتماعية متكاملة تساهم في تقليل الفوارق الطبقية وتعزيز الحراك الاجتماعي أما الأنظمة التي تركز على المحافظة على مصالح النخب أو تقلل من دور الدولة في حماية الفئات الضعيفة، فتسهم في ترسيخ الفوارق الاجتماعية وتكريس التفاوت الطبقي وبالتالي فإن فهم هذه العلاقة المعقدة يشكل مفتاحًا لأي جهود تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر عدالة ومساواة.

ملخص النتائج:

1-أظهرت نتائج البحث أن ن فاعلية سياسات الرعاية الاجتماعية في تقليص التفاوت الطبقي داخل المجتمع تتفاوت باختلاف طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي، ومدى عدالة توزيع الموارد والخدمات فعلى الرغم من أن هذه السياسات تهدف نظريًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أنها غالبًا ما تُنفذ في إطار بيروقراطي يكرّس الامتيازات للفئات المهيمنة، كما أن غياب المتابعة والتقييم وضعف الاستهداف الدقيق للفئات الأشد احتياجًا يؤدي إلى إعادة إنتاج الفوارق الطبقية بدلًا من الحد منها بالتالي،

فنجاح الرعاية الاجتماعية مشروط بالإرادة السياسية والإصلاحات الهيكلية المصاحبة لها.

2-أشارت نتائج البحث أن برامج الرعاية الاجتماعية تكشف في كثير من الأحيان عن آليات مؤسسية واجتماعية تُسهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية بدلاً من الحد منها يتجلى ذلك في ضعف العدالة في الاستهداف، وهيمنة البيروقراطية والفساد على آليات التوزيع، مما يؤدي إلى تكريس الامتيازات الطبقية القائمة ، كما أن اعتماد هذه البرامج على تقديم المساعدات دون تمكين حقيقي للفئات الفقيرة يعزز من حالة التبعية والاستبعاد إضافة إلى ذلك فإن غياب رؤية تنموية شاملة يجعل من الرعاية الاجتماعية وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم لا تغييره وبهذا تُصبح السياسات الاجتماعية أداة لإعادة إنتاج التفاوت لا لمواجهته.

3- بينت نتائج البحث أن شروط الحصول على الدعم الاجتماعي وطريقة توزيعه تلعب دورًا حاسمًا في تحديد أثره على الحراك الاجتماعي للفئات الفقيرة، فحين تكون الشروط معقدة وتفتقر للشفافية، فإنها تُعزز من التبعية وتُقيد فرص التمكين الذاتي، كما أن التوزيع غير العادل أو الخاضع للمحسوبية يكرّس الإقصاء الاجتماعي ويضعف الثقة في المؤسسات، وأن تصميم برامج الدعم بشكل يُراعي العدالة والتمكين يعزز من فرص الفئات الفقيرة في تجاوز أوضاعها الطبقية لذا فإن فاعلية الدعم مرهونة بمدى عدالته وارتباطه برؤية تنموية شاملة.

4- أظهرت نتائج البحث أن طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي تُحدد بشكل كبير اتجاه وأثر نمط الرعاية الاجتماعية في المجتمع ففي النظم ذات الطابع الليبرالي أو الريعي تميل الرعاية الاجتماعية إلى أن تكون محدودة أو انتقائية، مما يُسهم في تعميق التفاوت الطبقي أما في النظم الديمقراطية ذات الاقتصاد التوزيعي، فإن الرعاية تأخذ طابعًا شاملاً يسعى إلى تقليص الفجوة بين الطبقات ويؤدي غياب الشفافية والمساءلة في النظم السلطوية إلى تحويل برامج الرعاية إلى أدوات للضبط الاجتماعي بدلاً من تحقيق العدالة لذلك فإن العلاقة بين النظامين السياسي والاقتصادي ونمط الرعاية تحدد مدى فاعليتها في معالجة التفاوت الطبقي أو تعزيزه.

التوصيات:

1- إعادة تصميم سياسات الرعاية الاجتماعية لتكون شاملة وتمكينية، تُركز على بناء قدرات المستفيدين بدلاً من الاكتفاء بتقديم الإعانات المؤقتة، بما يساهم في تقليل التبعية وتعزيز الحراك الاجتماعي.

2- ضمان العدالة والشفافية في توزيع الدعم الاجتماعي، من خلال اعتماد معايير واضحة ومحايدة، ومراقبة صارمة لآليات التوزيع لمنع المحسوبية والزبائنية التي تعمق الفوارق الطبقية.

3- ربط برامج الرعاية الاجتماعية بسياسات تنموية مستدامة تشمل التعليم، والتدريب المهني، والتمكين الاقتصادي، لضمان إدماج الفئات المستفيدة في سوق العمل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

4- تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة ومراقبة برامج الرعاية لضمان استجابة هذه البرامج لاحتياجات الفئات المهمشة والحد من القرارات الفوقية التي تكرس عدم المساواة.

5- تبني سياسات ضريبية تصاعدية تُعيد توزيع الدخل بشكل عادل، وتُستخدم عائداتها في تمويل برامج الرعاية الاجتماعية بكفاءة واستدامة، مع التركيز على الفئات الأشد فقرًا.

6- دمج مؤسسات التعليم والصحة والعمل ضمن استراتيجية الرعاية الاجتماعية لضمان تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع فرص الحراك الطبقي للفئات المهمشة.

7- مراجعة شروط الحصول على الدعم الاجتماعي لتكون مرنة وإنسانية وتحترم كرامة المستفيد، مع تقليل التعقيدات الإدارية التي تحرم المحتاجين الحقيقيين من الوصول إلى الدعم.

8-الاستثمار في الوعي الاجتماعي والإعلامي للحد من وصم الفقر والمستفيدين من الرعاية، والترويج لمبدأ التضامن الاجتماعي والعدالة كقيم أساسية لبناء مجتمع متماسك ومتساوٍ.

الهوامـــــــــــش:

1-فؤاد مصطفى الحموري، الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي: المفهوم، النشأة، والتحديات المعاصرة ، (ط1) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2022م ، ص 78.
2-علاء عبد الحليم الرمحي ، إعادة الإنتاج الطبقي في المجتمعات العربية: البنية، الآليات، والآثار الاجتماعية ، (ط1) ، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2023م ، ص 139.
3- هاني محمد أبو عرّام، فعالية سياسات الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر وعدم المساواة في المجتمع الفلسطيني ،(ط1) ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن ، 2023م، ص 109.
4- ريم عبد الله الكيلاني، الرعاية الاجتماعية والتفاوت الطبقي في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين مصر وتونس ، ط (1) ، دار الراية للنشر، عمّان، الأردن، 2022م ، ص 80.
5-سمير عبد الرزاق منصور، تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في المجتمعات العربية: بين العدالة والتبعية ، ط (2) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2021م ، ص 136.
6- أسماء حسن غنيم ، الرعاية الاجتماعية وإعادة إنتاج التفاوت الطبقي في المجتمع الليبي ، ط (1) ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2020م ، ص 115.
7- عبد العزيز محمد سليمان ، الحماية الاجتماعية والتنمية العادلة: رؤى تحليلية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة ، ط (1) ، مركز دراسات السياسات الاجتماعية، بيروت، 2024م ، لبنان، ص 169.
8- فاطمة عبد الحميد الدرويش، العدالة الاجتماعية والرعاية المؤسسية: تحليل سوسيولوجي لإعادة إنتاج الفوارق الطبقية في المجتمعات العربية ، ط(1) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2023م ، ص 158.
9- عبد الرؤوف حسن الصيادي ، الهياكل البيروقراطية وبرامج الرعاية الاجتماعية: دراسة نقدية للفجوة بين السياسات والممارسات ، ط (2) ، مركز دراسات التنمية الاجتماعية، صنعاء، اليمن، 2022م ، ص 123.
10- منى عبد اللطيف زهران، التمييز المؤسسي في تقديم الخدمات الاجتماعية: أبعاد إعادة إنتاج التفاوت الطبقي في مصر ، ط (1) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 2021م ، ص 108.
11- نادر مفتاح المسماري ، الرعاية الاجتماعية في ليبيا بين العدالة والتفاوت: رؤية تحليلية في ضوء التحولات السياسية ، ط (1) ، دار الوليد للنشر والتوزيع ، طرابلس، ليبيا، 2024م ، ص138.
12- سمية محمد جابر ، ديناميات الفقر وإعادة إنتاج التفاوت: أثر البنية الاجتماعية والمؤسساتية في فاعلية الرعاية الاجتماعية، ط (1) ، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2020م ، ص 169.
13- منى علي سعيد ، شروط الدعم الاجتماعي وأثرها على ديناميات الحراك الاجتماعي للفئات الهشة في المجتمع المصري ، ط (1) ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2024م، ص 127.
14- فوزي عبد الجليل اليعقوبي، سياسات الدعم الاجتماعي والتبعية الطبقية: قراءة سوسيولوجية في المجتمع المغربي ، ط (1) ، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2023م، ص 114.
15- هالة عمران النعاس، توزيع الإعانات الاجتماعية في ليبيا: دراسة في الأثر الاجتماعي والاقتصادي على الحراك الطبقي ، ط (1) ، مركز البيان للدراسات والبحوث، طرابلس، ليبيا، 2022م ، ص 97.

16- نضال فايز حمود ، العدالة الاجتماعية وآليات توزيع الدعم: محددات التبعية والفقر في السياسات الاجتماعية العربية ، ط (1) ، دار كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، 2021م، ص 134.
17- رانية محمد السالمي، النظام السياسي وأثره في توجيه برامج الرعاية الاجتماعية: قراءة تحليلية في التفاوت الطبقي في الدول العربية ، ط (1)، دار الفكر الديمقراطي، بيروت، لبنان، 2024م ، ص 120.
18- حسين عبد الرحمن مرعي ، النظام الاقتصادي والرعاية الاجتماعية: جدلية الفقر والتفاوت الطبقي في السياق العربي ، ط (1) ، دار الرقي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2023م ، ص 158.
19- أحمد علي الزوي ، أثر طبيعة النظام السياسي على عدالة توزيع الرعاية الاجتماعية في ليبيا ، ط (1) ، مركز الدراسات الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، 2022م ، ص 103.
20- نجلاء عبد الكريم الحرازي ، التفاوت الاجتماعي في ظل الاقتصاد النيوليبرالي: الرعاية الاجتماعية نموذجًا في دول الخليج ، ط (1) ، دار كنوز المعرفة، عمّان، الأردن، 2021م ، ص 139.